

الديمقراطية والحوكمة على ضوء التعاون الدولي اللامركزي:

دراسة حالة الجزائر

Democracy and governance in view decentralized international cooperation: Case of Algeria

مجادي رضوان (*), بصيلة نجيب (**)

Abstract:

Considering that, the aim of this work paper is to do studying important subject about decentralized international cooperation, that all its mechanism are more contract with democracy and development at Algeria. Algeria is creasing efforts of cooperation programs in new view at some law texts and associative action, and in practices of public policy, it is so convinced that correlations between the democracy and international cooperation and governance its reinforcement is a factor in order to realize the rational development.

Keywords: International cooperation; democracy; governance

ملخص:

يعتبر التعاون اللامركزي من أبرز الآليات والأدوات التي يستخدمها المجتمع الدولي في تصدير برامج الدعم التنموي وترسيخ الديمقراطية في الحكومات الوطنية، كما أن الأخيرة تستند إليها في إطار الانفتاح على المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية فوق الوطنية لتسطير ورسم سياسات من شأنها تكون قادرة على تكريس الحوكمة. وبما أن الجزائر تخوض تجربتها في هذا المضمار، فهي تستعين بنصوصها القانونية وفلسفتها التنموية والديمقراطية في التعامل وهكذا المقاربات لدعم وتعزيز قدرات الفاعلين اللامركزيين من أجل تحقيق التنمية وتطوير السياسات العامة بما يتماشى ومعايير الحوكمة العالمية، ولهذا ستركز هذه الدراسة على جانب من جوانب الاستعانة بآليات التعاون اللامركزي في دعم برامج التنمية والديمقراطية عبر تمكين الجمعيات الجزائرية حالة، مع الوقف عند بعض العوامل التي تؤثر

(*) - جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة، الجزائر، akmedjadi66@gmail.com

(**) - جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة، الجزائر، nadjibnour@yahoo.fr

	وتتأثر الجزائر بها في إطار استقدام مقارنة التعاون الدولي اللامركزي. الكلمات المفتاحية: التعاون الدولي؛ الديمقراطية؛ الحوكمة؛ الجزائر؛ التنمية.
--	--

مقدمة:

يُطرح موضوع الديمقراطية كثيرا في النظرية السياسية وتطبيقاتها المعاصرة؛ كونه يشكل أبرز الأطر المعيارية لقياس مدى انفتاح الأنظمة السياسية واختبار الأداء التنموي في كثير من الحكومات المحلية التي تندمج في مصفوفة المجتمع الدولي، وهي بذلك تخضع لمشروطيته ومعيار المشكلة في السياسات العالمية من جهة، وتجاوزات مبادئ السيادة والتحفيز والحياد؛ وغيرها من

المبادئ التي تضبط حدود العلاقات ودرجة الخضوع والتبعية في نسق السياسات العالمية والحكم الراشد من جهة أخرى.

بناء عليه؛ يعد التعاون الدولي من بين تفضيلات السياسات العالمية الرامية إلى ترقية ودعم التنمية بمنظور ديمقراطي وسياسي، من خلال الاستعانة ببرامج الشراكة الدولية، بحيث سعت اجتهادات ومساعي تطوير الآليات في سياق حوكمة الأنظمة السياسية وترقية العمل بمبادئ الديمقراطية، وهي تتصل ببراديفم التعاون الدولي كمعطي إجرائي وقانوني وبأبعاد سياسية وأخرى اقتصادية، ولقد اتضحت معالمه في تعزيز الديمقراطية وتكريس الحوكمة المحلية استنادا إلى جهود مؤسسات دولية وإقليمية رائدة في إعلاء قيمة التعاضد من أجل رسم السياسات وبلورة البرامج التنموية القائمة على أسس الشراكة بين فواعل وأطراف التعاون الدولي.

تعد الجزائر كطرف حكومي دولي ومن أبرز الدول المغاربية التي تخوض معترك ديمقراطيا ونضالا تنمويا، من خلال ارتباطها بالنسق الدولي ومحاولة مساندة المستجدات

حوكمة الإدارة العامة
الطريق لتحقيق أهداف
التنمية الإدارية

الدولية ومشاكله السياسات العامة العالمية ومجاراته التدفقات الديمقراطية من اجل دعم التنمية وترسيخ مبادئ ومقومات الحكامة المحلية عن طريق تنفيذ برامج التعاون الدولي، وبالتالي تُقدِّمُ برامج الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة كتفضيلات المشروطية الدولية من اجل دعم وتعزيز القدرات الحكومية المحلية وتنشيط السياسات التنموية استنادا إلى معايير ديمقراطية وأسس الحوكمة العالمية.

تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على واحدة من بين المقاربات للاندماج في الحكامة التي اعتمدها الجزائر لتكريس الديمقراطية ودعم التنمية، وهي تستعين بقدرات الفاعلين الدوليين في إطار ما يعرف بالتعاون اللامركزي، بحيث اندمجت منذ مطلع سنة 2000 ووقعت على الكثير من الاتفاقيات الدولية الرامية إلى تجسير روابط الشراكة والتعاون الدولي؛ إلى أن أقدمت الوزارة المكلفة بالداخلية والجماعات الداخلية على توقيع الاتفاقية الثلاثية بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والحكومة الجزائرية في إطار مشروع CAPDEL من أجل نمذجة التنمية والديمقراطية المتقدمة في الجزائر.

وعلى ضوء ما تقدم، وفي إطار الجهود الدولية والمسامي الوطنية لدعم وتعزيز الديمقراطية وإعلاء قيمها في سبيل تحقيق الديمقراطية المنشودة، تنطلق هذه الدراسة من إشكالية محورية، وهي كالتالي:

ما هو مضمون الحوكمة والديمقراطية في سياق التعاون الدولي اللامركزي في

الجزائر؟

توظف هذه الورقة البحثية المقرب القانوني والمؤسسي الذي يساعدنا في استعراض المؤسسات الدولية التي تسهر على تحديث السياسات المحلية وتسويق المقاربات الداعمة للتنمية من خلال التأسيس لصرح ديمقراطي من شأنه أن يحوكم الأطر التنظيمية والمؤسسية، خاصة لما نركز على دور الجمعيات ومكانتها في مقاربة التعاون الدولي اللامركزي.

أولا: ثنائية التعاون الدولي اللامركزي والحوكمة

ثمة مستجدات وتطورات عالمية أفرزتها العديد من التجارب التنموية الرائدة في تبني خيارات الشراكة الدولية؛ لاسيما بين الحكومات فيما بينها أو بينها وبين المنظمات الدولية غير الحكومية، أو حتى بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية كالجمعيات إن على المستوى الإقليمي والمحلي للدول، هذا لدعم قدرات التنمية اقتصاديا ودعم جهود فواعلها من أجل تحقيق ميزة مرضية وتكريس مضمين الديمقراطية العالمية، بحيث يطرح موضوع التعاون الدولي اللامركزي في ثوبه الديمقراطي كأسلوب قانوني وسياسي واقتصادي جديد أفرزه المجتمع الدولي لإدماج مقاربات تنموية وديمقراطية حديثة لترشيد الحكم وحوكمة التنمية.

1- مدخل مفاهيمي للدراسة

يأخذ التعاون اللامركزي حيزا في سياقات دولية وأخرى إقليمية ووطنية، إذ يشير إلى شكل من التعاون الدولي والمحلي كسبيل لتكريس التعاون في إيجاد الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتطوير الأنشطة التنموية، لاسيما إشراك كل الفواعل وأصحاب المصالح وإدماج قدراتهم المالية والبشرية لتطويع الموارد وتبادل الأدوار والوظائف في أي وحدة سياسية.

1-1 مدلول التعاون الدولي اللامركزي

إن المعلوم في موضوع التعاون اللامركزي؛ ما هو إلا آلية تمتلكها الدول والمنظمات العالمية؛ والوحدات الوطنية، الرسمية منها وغير الرسمية لترقية أساليب ومناهج التنمية الشاملة والمستدامة، كما يعتبر مدلول المصطلح من المفاهيم الغامضة وغير الواضحة في الدراسات الاقتصادية والسياسية، فقد تعددت وتنوعت محاولات ومقاربات تعريف هذا المفهوم من عدة مقاربات ومدخل نظرية وعملية¹، إلا أننا سنكتفي بعرض دلالاته

¹ من حيث الدلالة اللغوية العامة، يفهم من عبارة التعاون اللامركزي Decentralized Cooperation قيام علاقات تعاون بين وحدات وعناصر لامركزية، أو تعاون في إطار يخرج عن الحدود الإقليمية لكل وحدة متفاعلة معه، وهذه الدلالة غير كافية، إذ لا تمتلك جانبا من الدقة والوضوح اللازمين لعكس جل الديناميكيات والممارسات التي يغطيها هذا المفهوم اليوم. انظر: منير مباركية، "التعاون اللامركزي وتكريس

الاقتصادية والقانونية في دعم الأطر والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لترقية الأنشطة التنموية.

2-1 التعاون الدولي اللامركزي كمفهوم اقتصادي؛

هو طرح فني يجمع بين آليات الشراكة الاقتصادية ليساير المستجدات ويتكيف مع الأدوار التنموية المتعاضمة في الوحدات الوطنية والإقليمية معية الفاعلين والأعوان اللامركزيين، فقد ظهر المفهوم في أواخر السنوات من القرن العشرين في الدول المغاربية المجاورة كالمغرب وتونس، واحتضن مؤخرا كآلية دولية لتحقيق أهداف التنمية المحلية وتعزيز قدرات الشركاء والفواعل والقوى المنتجة للثروة الاقتصادية في الجزائر.

إلا أن التعاون الدولي اللامركزي في شقها لقانوني، يحمل معاني إبرام عقود شراكة بين طرفين أو أكثر لتنفيذ مجموعة من الأهداف المسطرة والاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة على المدى القصير أو المتوسط أو البعيد، بل إن غالبية الدول والجهات المعنية تضع له تعريفا لا يخرج عن إطاره القانوني والمؤسسي خاصا ومتعلقا بالممارسات وعمليات التحكم في الآلية التنموية الجديدة.¹

وبما أن إدارة التعاون الدولي اللامركزي تخضع لتسيير وإدارة هيئة الأمم المتحدة؛ بدورها تسهر على التعاون مع الجماعات المحلية لأي دولة، لها من الإسهامات المالية والبشرية، واستنادا إلى التجربة الفرنسية يمكن أن نعرفه أيضا على أنه: "مجموع المبادرات

الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد: 11، 2017، ص.268.

¹ - يشير المفهوم الواسع إلى عدة محاولات بحثية متنوعة ساهمت في تحديد الدلالة وتعريف هذه المقاربة الفكرية الجديدة، بحيث تجد لها اهتماما في الطرح القانوني، ولهذا نصادف عددا كبيرا من التعريفات المقترحة، إذ وجد التعاون الدولي اللامركزي منذ أزيد من عشرين سنة مضت، وتعود أصوله التي ترعرع فيها إلى البيئة الأوربية وأمريكا اللاتينية بحيث تأسس بناء على أطر قانونية ابتداء من سنة 1970. كما جاء في إطار البحث عن آليات التعاون التنموي، ورغم تنوع الآراء والتوجهات حوله إلا أنه يركز على متغيرين أساسيين هما: الحكومات المحلية والإقليم الجوّاري *Les gouvernements locaux et la proximité territoriale*، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية. Octavi de la Varga Mas, "quelle définition pour la coopération décentralisée ? Origines, approches et enjeux", **Travaux de Recherche en Paradiplomatie**, année 3, numéro spéciale, novembre 2014, P.07 et au-delà.

مجاىى رضوان/ بصيلة نجيب: اللىمقراطية والحوكمة على ضوء التعاون اللىلى اللامركزى: دراسة حالة الجزائر

والأعمال اللى تلى فى فلك التعاون اللىلى، من جهة تسهر على أءائها العلىء من الجماعات الإقللمية الفرنسىة-النواحى، البللىاء والمحافظةاء).
ومن جهة أخرى قء يكون من طرف سلطة أو العلىء من الهىئات الملىلىة الخارىة وجماعاتهم وفقا لضوابط وقىوء تحءءها اءفاقىة أو عقىء تعاونى¹. كما تسعى الحكومااء الملىلىة وجمعلها المعءمءة إلى تحقىق الءنلمة الشاملة، من خلال ءجسىء التعاون اللامركزى ضمن الشراكه اللىلىة لعدة عقود قانونىة وبمخءلف البرامج والمشارىع المعءمءة لءشجىع الءضامن وءحقىق الازءهار الاقءصاءى².
ىمكن ءعرىف التعاون اللىلى اللامركزى على أنه شكل من أشكال الشراكه اللىلىة اللى ءقوم على مباء الأءفاق بىن مجموعة وأطراف ءولىة وإقللمىة ووطنىة، حبء ىءفقق الفاعلین اللامركزىین من مءءمع مءنى وقءاع خاص وحكومااء وجماعات ملىلىة... لمخءلف الءول على عقىء تعاون فى مءالات اقءصاءىة واجءماعىة وبىئىة.
انءلاقا من الءعارىف المعروضه أنفا، ىءخذ التعاون اللىلى اللامركزى شكلین بارزین هما:

أ- اءفاقىاء الءوأمة

هءا النوع ىنءرج ضمن اءفاق فاعلین اءنین أو أكثر ءجمع؛ بىنهم خصائص مشءركة وقءر من الءشابه فى المعطىاء الجىوسىاسىة والاقتصاءىة والاجءماعىة والقانونىة من اجل ءبائل الخبراء الءنلموىة بىن الأطراف اللامركزىین.

ب- اءفاقىاء الشراكه

¹- Emillie Faruya et Nahuel Oddone, "La coopération décentralisée : faut-il partir des définitions ou des actions ?", **Travaux de Recherche en Paradiplomatie**, année 3, numéro spéciale, novembre 2014, P.13.

²- Gérard Collomb and others, **UCLG policy paper: Development cooperation and local government**, VNG international, Colombia May 2013, P.14.

يأخذ التعاون اللامركزي معنى الشراكة بين الدول والمنظمات غير الحكومية والعبارة للقرارات للبحث في سبل تقديم المساعدة والاستفادة من الإمكانيات والقدرات التنموية في ضوء وجود المزايا والضمانات الاقتصادية والتجارية... الخ. كما يستند التعاون الدولي اللامركزي إلى مجموعة من المبادئ والمقومات التي نستخلصها من أدبيات الدراسة والتعاريف التي استعرضناها بإيجاز واختصار شديد، بحيث تشمل تلك المقومات ما يلي:¹

- **الاستقلالية والأقلية:** يقصد به منح السلطات المحلية الاستقلالية التنظيمية والابتعاد عن النموذج المتجانس والموحد في التنظيم الإداري، كونه لم يعد يلائم متطلبات القرن الواحد والعشرين، والاستقلالية يرافقها أقلية السياسة العامة مع مراعاة خصوصيات الأقاليم التنموية ومواردها وركائزها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية؛

- **التعاقد بدل التخصص:** وهو التحول التدريجي في التعاقد والتعاقد بين الفواعل والأعوان المحليين، والعقد يصبح الأداة القانونية المفضلة للتنسيق في العمل التنموي وإسباغه بالترابطة، مما يساهم في إعادة تعريف العلاقة التعاقدية بين الحكومات المحلية والفاعلين اللامركزيين.

2- مؤسسات تجسيد الحوكمة الديمقراطية بمنظور التعاون الدولي اللامركزي في الجزائر

مع تطور العلاقة بين مؤسسات الدولة الجزائرية (الرسمية وغير الرسمية) على مستوى الشراكة وإقامة علاقات التعاون مع المنظمات والحكومات الدولية والجماعات الإقليمية، وما نتج عنها من استقطاب جهود التعاون إن على مستوى اللامركزية، لتفعيل مبادرات الحكومة الجزائرية ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات الإقليمية والتهيئة العمرانية.

نجد أن الحكومة الجزائرية بصفتها فاعلا هاما في المقاربة التنموية الدولية، إذ فتحت المجال لنفسها وخياراتها الديمقراطية والتنموية من أجل إحقاق مبدأ المشاركة في

¹- مفيدة لعبيدي، عمارة ناجي، "دور التعاون اللامركزي الأفقي في حوكمة التنمية المحلية: التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي أنموذجا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد: 15، جانفي 2017، ص.112.

إطار تطبيق آليات التعاون الدولي اللامركزي، بحيث تحت المنظومة السياسية والقانونية على الاستعانة بكل المبادرات والمشاريع المعتمدة قانونا لتقديم مساهمات مفيدة بحكم مؤهلاتها وأهداف نشاطاته ومردوديتها في التنمية الوطنية والمحلية لتنفيذ برامج التعاون الدولي اللامركزي.¹

أبدى الفاعلون اللامركزيون (هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي) استعدادهم لمرافقة المسعى الجزائري ودعم الحركة التنموية الوطنية، لاسيما مرافقة ومساندة النشاط الجمعي وترقية فعلهم التنموي بما يساير وينسجم مع التوجهات العالمية ومقتضيات التنمية الشاملة، وهو ما جعل الدولة الجزائرية تستفيد من الدعم الدولي في مجال إمداد ببرامج التعاون الدولي اللامركزي وترقيتها إلى شراكة دولية ثلاثية رائدة لتعزيز قدرات الفاعل الدولاتي والشريك الديمقراطي لتكريس الحوكمة المحلية.

بناء عليه؛ وتماشيا مع استراتيجية التعاون الدولي اللامركزي التي كرسها المنظومة القانونية الجزائرية وأدمجتها في سياساتها التنموية والديمقراطية، وبالشراكة مع أطراف التعاون الدولي اللامركزي والتعاقد مع السلطات الجزائرية، امتثلت الشراكة الدولية-الجزائرية إلى دور الفاعلين والأطراف اللامركزيين، وهي كالاتي:²

• هيئة الأمم المتحدة

تسعى هيئة الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدات المادية لتفعيل الآليات التشاركية والتعاون في سبيل دعم القدرات والتكوين على القيادة والإدارة التنموية وفق برامج موجهة للجماعات المحلية والمجتمع المدني، وتنفيذها بشكل خاص عن طريق المكتب الإنمائي للأمم المتحدة في الجزائر والاستعانة بالجمعيات لتسهيل عمليات تجسيد التنمية المستدامة التي تنادي بها السياسات العالمية؛

• الاتحاد الأوروبي

¹- راجع المادة 2/39 في: ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 17-329، مرجع سبق ذكره.

بلال فؤاد، "التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية الوطنية والأجنبية في التشريع الجزائري: الضوابط والمعوقات"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد: 16، مارس 2018، ص.314.

²- منير مباركية، مرجع سبق ذكره، ص.278.

منذ إنهاء الاستعمار في محور الشمال للمغرب، تم نقل العديد من نماذج التنمية من فرنسا إلى دول مغربية، وكان هذا في إطار الحركة تمدد العولمة وانتشار قيمها، وعليه برز مفهوم التحديث مع ظهور التنمية الإقليمية على مستوى الدول المغربية منذ أوائل 2000، وقد بات استهلاك القيم الديمقراطية في إطار تطوير برامج تعاون مختلفة في مجال التخطيط حول هذا الموضوع بين فرنسا والمغرب، ثم تونس، وأخيراً الجزائر، وتعتبر فرنسا المحور الدولاتي المهم في المقاربة الدولية كونها المحرك لهذه السياسات والبرامج التابعة للاتحاد الأوروبي على مستوى أقاليم مستعمراتها القديمة في شمال أفريقيا.¹ الاتحاد الأوروبي؛ هو من أبرز الشركاء للدولة الجزائرية، ومنذ مطلع الألفية الجديدة (2000) سارعت الحكومة الجزائرية إلى عقد شراكة ثنائية للبحث في سبل التعاون وتبادل الخبرات، وتقديم التسهيلات في التبادل الاقتصادي والاجتماعي، ويقدم الاتحاد الأوروبي عديد المبادرات للسلطات الجزائرية وفق ما هو منصوص في اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية، وتفعيل التعاون اللامركزي مع الهيئات اللامركزية الجزائرية (خاصة منظمات المجتمع المدني والجماعات المحلية) وبواسطة فاعليه اللامركزيين، وأبرزهم خاصة الجمعية الأوروبية للديمقراطية المحلية ALDA.

ثانياً: سياق التعاون الدولي اللامركزي و الحوكمة الديمقراطية في الجزائر

إن التعاون اللامركزي كصورة من صور الشراكة الدولية بين الأطراف الدوليين والفواعل الوطنية والحكومات، فهو يأخذ حيزاً كبيراً من الاهتمام في ضوء المساعي الرامية إلى إدماجه في المقاربات التنموية ضمن علاقات التعاون العالمي؛ هذا تماشياً مع الأدوار المتعاظمة والمتزايدة التي تباشرها مختلف الحكومات المحلية والأعوان اللامركزيين في عملية التسيير والتنمية وإدارة مختلف الديناميكيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بيئة دولية تشهد نوعاً من التحولات الديمقراطية والتغييرات السياسية.

¹ Gafour Hadjira Nadjet, "Le développement local, conception et usage : cas de l'Algérie", mémoire de fin d'études pour l'obtention du magistère en Sciences de Gestion, Département des Sciences Commerciales, Université de Mostaganem, 2010-2011, P.14.

1- مضامين تطبيق الحوكمة والتعاون الدولي اللامركزي في الجزائر من منظور قانوني البلدية والولاية

لقد كان للتحولات الاقتصادية والانفتاح السياسي للبيئة الدولية الأثر في إحداث الإصلاحات السياسية والقانونية في الجزائر لإدماج آلية التعاون الدولي اللامركزي بين فواعل وشركاء الدولة الجزائرية والأطراف اللامركزيين الأجبيين، سعيا لدعم الأدوار التنموية وتمتين أواصر الشراكة الدولية، وتطوير المنظور الجديد للتنمية الوطنية بما يحققه التعاون الدولي مع الحكومة والجماعات المحلية والجمعيات الجزائرية من مزايا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

المؤشر الأساسي لتبيان مدى الاهتمام بتبني مبادئ الحوكمة يتمثل في المنظومة التشريعية والتي يمكن القراءة من خلالها البيئة التي توفرها تلك المنظومة لممارسة الحوكمة والرشادة في الحكم. وقد حمل قانون البلدية والولاية لسنتي 2011 و2012 جملة من المؤشرات الدالة على الاتجاه القانوني التشريعي لتبني مبادئ الحوكمة المحلية قانونا وممارسة من حيث فتح المجال للفواعل غير الرسمية (المجتمع المدني والقطاع الخاص) في المشاركة في تسيير الشأن العام المحلي والمساهمة في اتخاذ القرارات التنموية.

كما تعكس المنظومة التشريعية نية السلطات في توفير وتهيئة المناخ المناسب الذي يجعل من الجماعات المحلية شريكا فاعلا في عمليتي التخطيط والتنفيذ للبرامج التنموية المحلية، كما أنه يوفر أكبر قدر ممكن من اللامركزية التي تتصف بنسق الحوكمة المحلية المعبرة عن المقاربة التشاركية.

وتظهر أهمية الحوكمة في قانوني البلدية والولاية من خلال:

- أنها مقاربة واقعية تعمل على تطوير وتعزيز أدوار الجماعات المحلية في الجزائر؛
- تحقيق التعاون بين الفواعل الرسمية وغير الرسمية؛ الوطنية والدولية المشاركة في التنمية المحلية. ويمكن إجمال هذه المؤشرات ضمن ما يلي:

1-1 في قانون البلدية

أ-مؤشر المشاركة:

وهذا ما يظهر في المادة 12 من قانون البلدية: "قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم"¹، ويرتبط مبدأ المشاركة كما هو واضح من المادة بمبادئ أخرى تتعلق بممارسة الحقوق والحريات العامة وقيم الديمقراطية والمواطنة، كما ان مؤشر المشاركة على علاقة قوية بمؤشر الشفافية والفعالية².

ب-مؤشر الشفافية:

الشفافية تعني التدفق الحر والمستمر للمعلومات والتي يمكن الوصول اليها من طرف الجميع، ويظهر مؤشر الشفافية في نص المادة 22 من قانون البلدية 10-11 والتي تلزم المجلس الشعبي البلدي بنشر جدول أعمال الاجتماعات عن طريق إصاقها عند مدخل قاعة المداولات وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور.

كما أن المادة 26 من نفس القانون تشير إلى أن جلسات المجلس الشعبي البلدي تكون مفتوحة لمواطني البلدية، مما يعني الاطلاع المباشر على سير الجلسات والمناقشات والقرارات المتخذة، وتنص المادة 14 من نفس القانون على إمكانية الاطلاع لكل شخص على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي، ويمكن لصاحب مصلحة الحصول على نسخة من المستخرج المداولات.

1-2- في قانون الولاية:

أ-مؤشر المشاركة:

في قانون الولاية لم يظهر مؤشر المشاركة بطريقة صريحة، إلا أنه يمكن الاستدلال عليه من نص المادة 27 والتي نصت على: "يتولى رئيس الجلسة ضبط الجلسة ويمكنه طرد أي شخص غير عضو بالمجلس يخل بحسن سير هذه المناقشات بعد إنذاره"³،

¹ المادة 12 من القانون رقم 10-11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية

² عمار بوضياف، شرح قانون الولاية القانون 07-12 المؤرخ في 12/02/2012، جسر للنشر، الجزائر 2012، ص113.

³ المادة 27 من القانون رقم 07-12 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق 21 فبراير يتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد: 12، السنة التاسعة والأربعون، الأربعاء 07 ربيع الثاني عام 1433 الموافق 29 فبراير سنة 2012.

وهذا يعني وجود أشخاص آخرين غير أعضاء المجلس الشعبي الولائي، وبالتالي القول بحق المواطنين بالمشاركة حضوريا في أشغال المجلس دون تدخل في المناقشات أو سير الأعمال.

كما يمكن الاستدلال على مشاركة المواطنين في قانون الولاية رقم 07-12 "طبقا للمادة الأولى من قانون الولاية والذي جاء فيها شعار الولاية "بالشعب وللشعب"، وهذا يعني فتح سبل المشاركة للمواطنين في تسيير الشؤون العامة على المستوى الولائي عن طريق المجلس الولائي المنتخب¹، ويظهر مؤشر المشاركة في نص المادة 36 من نفس القانون والتي تفيد بأنه يمكن للجان المجلس الولائي بخبرة ومؤهلات مواطنين من غير أعضاء المجلس بإمكانهم تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجان، وهو نفس الاتجاه الذي ذهبت إليه المادة 131 من إمكانية توظيف خبراء مختصين لصالح المجلس الشعبي الولائي.

ب- مؤشر الشفافية:

بمفهوم قانون الولاية فإن مؤشر الشفافية يظهر في عدة مواد من القانون، فالمادة 18 تنص على فرض لصق جدول أعمال المجلس الشعبي الولائي عند مدخل قاعة مداوات المجلس وفي الأماكن المخصصة لإعلام الجمهور بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني للولاية ويف مقر الولاية ومقرات البلديات التابعة لها.

وهذا الإجراء هو نفسه تقريبا المعمول به على مستوى المجلس الشعبي البلدي، أما المادة 26 من نفس القانون فتتضمن على: "تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية"، وهذا يعني سير أشغال المجلس الشعبي الولائي تحت نظر المواطنين مما يضفي شفافية على كيفية سير الشأن العام المحلي.

ويمكن النظر إلى مؤشر الشفافية في قانون الولاية من خلال نص المادة 37 والتي تنص على: "يمكن لأي عضو من أعضاء المجلس الشعبي الولائي توجيه سؤال كتابي لأي مدير أو مسؤول من مديري أو مسؤولي المصالح والمديريات غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في إقليم الولاية". ويبرز هذا الإجراء ضمن إجراءات المساءلة

¹ أعمار بوضياف، المرجع نفسه، ص 242.

التي يمارسها المنتخب المحلي على المديرين التنفيذيين في الولاية، مما يضفي شفافية على عمل المديرات والمصالح ومراقبة نشاطاتهم.

1-3 مؤثر الانفتاح على الشراكة والتعاون الدولي للامركزي في سياسات الجماعات المحلية:

جاءت محاولات الإصلاح السياسي في الألفية الجديدة (2000) لتكريس التعاون الدولي للامركزي مع إمضاء الحكومة الجزائرية اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في سنة 2002، وتطبيقا لمضمون الاتفاقية المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي نجد أن المشرع الجزائري دأب إلى توظيف آليات التعاون اللامركزي في النصوص القانونية للجماعات الإقليمية في الجزائر، وهذا من شأنه أن يوجد بيئة عناصر تفاعلية وعلاقات عملية لتوطين الجانب العملي لمحتويات وبرامج اتفاقيات شراكة تهدف إلى تجسيد تنمية اقتصادية واجتماعية.¹

دأبت الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى إدماج آليات عملية واتفاقيات توأمة بين الجماعات الإقليمية والدول الأجنبية والمنظمات الدولية والإقليمية لتحقيق التعاون في المجال الاجتماعي والاقتصادي وتبادل الخبرات الإدارية والتسيير (راجع المادة 106 من قانون البلدية رقم 10-11 والمادة 01/08 من قانون الولاية رقم 07-12)، حيث جاء تطبيق النصين القانونيين بموجب مرسوم تنظيمي رقم 17-329 الصادر عن الوزارة الأولى بصفتها طرفا لا مركزيا في التعاون الدولي، وباستقراء النصوص القانونية في ذات المرسوم التنفيذي نجد أن الحكومة الجزائرية وضعت جملة من الضوابط لاتفاقيات التعاون الدولي اللامركزي لتحقيق المصلحة العامة للبلاد.

وعلى هذا الأساس؛ احتضنت الجزائر آلية التعاون الدولي اللامركزي لعقد علاقات الشراكة التنموية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتبادلات

¹ -ج.ج.د.ش، قانون رقم 10-11 يتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جوان 2011، ج.ر، عدد: 37، الصادر في 03 جويلية 2011؛ ج.ج.د.ش، قانون رقم 07-12 يتعلق بالولاية، المؤرخ في 21 فبراير 2012، ج.ر، عدد: 12، الصادر في 29 فبراير 2012؛ ج.ج.د.ش، المرسوم التنفيذي رقم 17-329 يحدد كفاءات إقامة علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية، المؤرخ في 15 نوفمبر 2017، ج.ر، عدد: 68، الصادر في 28 نوفمبر 2017.

التقنية والتكنولوجية والعلمية وغيرها من المجالات، وأن تكون هناك علاقات وروابط تعاون وتبادلات مزدوجة للخبرات تهدف إلى إعداد برامج ومشاريع مشتركة مستدامة لتحقيق التنمية الشاملة بين أطراف التعاون الدولي اللامركزي.

يتخذ التعاون الدولي اللامركزي في البيئة الجزائرية نمطين استندت عليهما توجهات السياسات الحكومية، حيث تستعين بالطرحين الأنجلوساكسوني والفرانكفوني ليشمل فواعل وأطراف متعددة في علاقات واتفاقيات الشراكة والتعاون في مجال التنمية، كما يطبق التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية الوطنية والأجنبية (النظرة الفرنسية) واتفاقيات الشراكة والتعاون بين الحكومات والجمعيات والمنظمات الدولية التي تؤدي دورا مركزيا في ترقية العمل التشاركي وتفعيل المقاربة التنموية.¹

2- ثلاثية الشراكة، التنمية والديمقراطية في الجزائر: الاتحاد الأوروبي ودعم الجمعيات أنموذجا

سارعت الجزائر كاستجابة للمشروطية الدولية أن تندمج في عالم الشراكات الدولية وتعديل قوانينها وسياساتها لاحتضان فعاليات التعاون الدولي اللامركزي، إذ تمت جملة من الإصلاحات السياسية في سبيل إعلاء القيمة الرمزية والتكيف للنظام السياسي، وعليه رسم توجه دستوري وتطبيقي في شكل حزمة معتبرة من النصوص القانونية التي تسمح للجمعيات الجزائرية أن تعقد شراكات مع جمعيات أجنبية ومنظمات دولية وتؤسس علاقات تعاون وبصيغ قانونية متنوعة مع مؤسسات التعاون الدولي اللامركزي وفق ما تقتضيه الأهداف التنموية، وهو ما تجسد فعلا من خلال تجارب شراكة دولية خاصة منذ مطلع الألفية الجديدة 2000، وعقد العديد من الاتفاقيات لتجسيد برامج

¹- مفيدة لعبيدي وعمارة ناجي، "دور التعاون اللامركزي الأفقي في حوكمة عملية التنمية المحلية: التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي أنموذجا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد: 15، جانفي 2017، ص.112.

دعم الحركات الجمعوية بغية تحقيق التنمية الشاملة، حيث نجد على سبيل المثال تجريتي الاتحاد الأوروبي.

هناك مجموعة من الآليات التي تساهم في ترسيخ دور الجمعيات لتكريس الحوكمة والديمقراطية في الحكم والتسيير المحلي وتعمل على زيادة تأثيره على الوعي السياسي وتعبئة الثقافة التشاركية وحوكمة السلوك الديمقراطي لدى المواطنين ودفوعهم إلى المشاركة في العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، هذا في إطار تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، حيث يتمثل دورها في خلق القنوات الديمقراطية وآليات العمل التنموي فيما يلي:

- ❖ تشجيع مبدأ التكامل الاقتصادي والتواصل التنموي الذي يجمع بين تنظيمات المجتمع المدني والمواطنين والمؤسسات السياسية والإدارية في الجماعات المحلية:¹
- ❖ تفعيل الشراكة مع المنظمات أو الجمعيات الدولية والأجنبية للاستفادة من خبراتهم في مجال العمل بالديمقراطية التشاركية وتجسيد التعاون الدولي اللامركزي؛²

يصبو الهدف من تقديم عروض المشاريع وبرامج الشراكة الأورو-جزائرية هذه هو الدفع ببعض الأفكار المشجعة على دعم نشاط الجمعيات وتعزيز دورها التنموي الريادي في الدولة الجزائرية، والتعاون مع الفاعلين اللامركزيين (الاتحاد الأوروبي والحكومة الجزائرية والجمعيات) في المجال التنموي في منطقة الجزائر من أجل تقديم المعلومات لهم في سعيهم

¹ - مجموعة باحثين، آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري: السياحة والفلاحة الصحراوية بدائل حيوية، رهانات واقعية لمستقبل اقتصادي واعد، الجزائر: دار المثقف للنشر والتوزيع، 2018، ص.36.

² - يسمح النص القانوني في قانون الجمعيات الجزائري رقم 06-12 بإقامة علاقات التعاون وعقد الشراكة بين الجمعيات الجزائرية ومنظمات دولية غير حكومية وجمعيات أجنبية تحت وصاية السلطات الحكومية الجزائرية، بحيث تتيح آليات الشراكة الدولية إمكانية الاستعانة بألية التعاون اللامركزي بين الجمعيات الجزائرية والجهات الدولية والإقليمية الفاعلة لتعزيز قدرات الفاعلين ودعم جهود التنمية المحلية. راجع المواد: 17 الفقرة الرابعة منها، المادة 22، المادة 23. ج.ج.د.ش، القانون رقم 06-12، مرجع سبق ذكره.

وراء إيجاد فرص التمويل وتوسيع قاعدة مصادرههم وإمكانياتهم فيما خص برامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي التي يمكن أن تلبّي احتياجات التنمية وتنمي قدرات الجمعيات.¹ جاءت تجربة الاتحاد الأوروبي في سياق الشراكة لتفعيل آليات التعاون الدولي اللامركزي من اجل دعم الجمعيات الجزائرية في التنمية، كما حدثت التجربة في ضوء تأثير سياسات العولمة والتكامل الإقليمي والدولي لتحقيق التنمية الشاملة، إلى أن برمجت مساعي تمويل الجمعيات الناشطة في الجزائر وتشجيعها على المشاركة بفعالية في التنمية، تحت إشراف تجمع المنظمات غير الحكومية ONG.

باشرت اللجنة الأوروبية خلال سنوات الألفية الجديدة (2000) عدة برامج لفائدة الجمعيات الجزائرية، وعلى غرار برامج ONG1 وONG2 التي تهدف إلى ترقية دور تنظيمات المجتمع المدني في سيرورة التنمية وتدعيم قدرات التدخل للحركة الجمعوية في الجزائر، إذ تدعم هذه اللجنة من خلال ميزانيات تسيرها مباشرة بعثتها المتواجدة بالجزائر العاصمة، كما تحوز سفارات دول الشمال على أموال مخصصة لتمويل مبادرات من الحجم الصغير، حيث تملك أغلبها مواقع إلكترونية تتيح معلومات عن المساعدة الممنوحة للجمعيات وبرامج الدعم للعمل التنموي على العموم.²

اتخذت عمليات تنفيذ برنامج الاتحاد الأوروبي مسارات زمنية، حيث تجسدت عمليات تمويل وتدعيم نشاط الحركات الجمعوية في الجزائر عبر مرحلتين:³

❖ اتفاقية البرنامج ong1 لسنة 2002

جاء تنفيذ البرنامج الأول بتدخل الفاعل الدولي اللامركزي (الاتحاد الأوروبي) بصفة مباشرة وتعامل يصطدم مع حركية الجمعيات لمرافقتها دون وساطة من طرف

¹- زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد: 01، د.س.ن، ص.62.

²- ج.ج.د.ش، البرنامج التشاوري متعدد الأطراف، دليل استعمال للجمعيات الجزائرية، الجزائر: مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2014، ص.173.

³- بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص.ص.144.

جهات وفواعل أخرى – ما عدا الاتفاقية المبرمة مع وزارة الخارجية - حيث دخلت اتفاقية البرنامج الأول حيز التنفيذ في سنة 2002، مما استهدفت وضمت ما يقارب 76 جمعية محلية تتوزع على مستوى 32 ولاية يتوخى عند انتقاءها مراعاة واحترام معايير وشروط مدروسة حسب النشاط الجمعي والهدف والصدى الاقتصادي والاجتماعي لكل جمعية، كما اتخذت مقرا لها بولاية وهران¹.

❖ **اتفاقية البرنامج ong2 لسنة 2006** : استمرت الجهود ومساعي برنامج الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية في تحقيق الأهداف المسطرة لتعزيز ودعم قدرات الجمعيات الجزائرية ضمن برنامج تعاون دولي تكميلي، وتحت إدارة وكالة التنمية الاجتماعية التابعة لوزارة التضامن الجزائرية تم اعتماد برنامج إضافي ong2 طبقا للاتفاقية المبرمة في 07 يناير من عام 2006، حيث تم رسم خارطة جهوية تشتمل على 06 مناطق تضم أربعة ولايات².

ومن اصل 3000 طلب مقدم إلى الوكالة، استفادت 121 جمعية محلية بعد استجابتها لدفتر شروط الاستفادة من التمويل³، مما أضيف العديد من المشاريع المكملة لبرنامج دعم قدرات الجمعيات وتعزيز مواردها الاقتصادية والمالية من اجل ترقية دورها التنموي في المجتمع، حيث قدرت قيمة الغلاف المالي الذي منحه الاتحاد الأوروبي، بموجب الاتفاقية الموقعة مع وزارة التضامن للبرنامج المسطر 2010/2007 في إطار إعادة تفعيل وإحياء العمل الجمعي المحلي بـ 486 مليون دينار لإنجاز 131 مشروع من بين 388 مشروع مقدم في مختلف القطاعات موزعة عبر 38 ولاية⁴.

إلا أن ما يعاب على برنامج دعم الاتحاد الأوروبي ong2 للعمل الجمعي في الجزائر، وبمجرد تخليه عن الإشراف المباشر على الحركة الجمعوية ومتابعة صرف

¹- قدرت مساهمة البرنامج الأوروبي الأول ong1 بـ 10 ملايين أورو، مع مساهمة الحكومة الجزائرية بـ 01 مليون أورو، المرجع نفسه، ص.144.

²- شرع في تنفيذ برنامج دعم الجمعيات في المرحلة الثانية ong2 في جوان 2007 عبر مراحل ومشاريع مجزأة، حيث اشتمل نطاق التجسيد على: الجزائر العاصمة مقر مديرية المشروع، سيدي بلعباس، تيارت، بشار، ورقلة، عنابة.

³- ج.ج.د.ش، وكالة التنمية الاجتماعية، منشورات برنامج دعم الجمعيات ong2. 2008/01.

⁴-<https://www.djazairnews.com/djazairnews/25970>

مخصصاتها المالية، وضع شروطا معقدة لإقصاء العديد من الجمعيات التي تحمل أهدافا خيرية أو لها معتقدات إسلامية، شأنها شأن الجمعيات الرياضية التي استشري فيها الفساد المالي، لطالما كانت تتاجر وتنهب أموال مشروع الشراكة والتعاون التنموي ضمن مشاريع برنامج ong1.

ولطالما توبعت وأرغمت على استرجاع المخصصات والمساعدات المالية الممنوحة لها، كما أدى بالاتحاد الأوروبي إلى خفض قيمة المساعدات والإعانات المالية من مبلغ 60 مليار دينار جزائري إلى غلاف مالي قدر بـ 500 مليون دينار جزائري،¹ وهو مؤشر يدل على أن ظاهرة الفساد في الجزائر مهما كان مظهرها وطبيعتها وأسبابها أدت إلى الإخلال ببرامج التعاون الدولي اللامركزي في ديمقراطية إدارة التنمية وحوكمة التنمية.

ثالثا: تأثير الفساد على جهود التعاون الدولي في تجسيد الحوكمة الديمقراطية في الجزائر

بناءً على الخصوصيات التي تثبت واقع مجتمعات دول العالم الثالث ومن بينها الجزائر، فإنه من السهل ملاحظة مدى قصور أداء الحكومات المتعاقبة للدولة الجزائرية منذ سنة 1962 إلى يومنا في تهيئة بيئة ملائمة لبناء حكم صالح (جيد) وإداري وعجزه عن أداء وظائفه الإنمائية، كما يمكن ملاحظة حدوث الاختلالات الوظيفية في أداء نسقها السياسي بسبب غطرسة الفساد وتغلغله في المنظومة التنموية التي باتت تشكل عائقا أمام أي عملية إصلاحية ومبادرة تنموية.

الجدول رقم 01: مؤشر مراقبة الفساد في الجزائر (1996-2017)

السنة	1996	2000	2005	2010	2014	2017
-------	------	------	------	------	------	------

¹ من بين الشروط التي أقصت العديد من الجمعيات الجزائرية للاستفادة من إعانات مالية من الاتحاد الأوروبي هو اشتراط قبول الجمعيات التي أسست بدءا من شهر سبتمبر 2006، مع تقديم حصيلة النشاطات والأعمال المنجزة منذ تاريخ التأسيس. انظر:

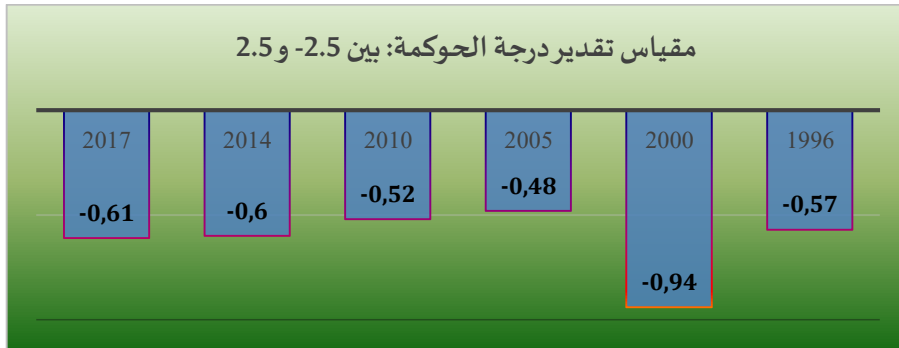
<https://www.djazairnews.com/djazairnews/20183>

-0.61	-0.60	-0.52	-0.48	-0.94	-0.57	درجة الحكومة
30.29	32.21	36.67	40.00	18.78	33.33	الترتيب المنوي %

Source: WORLD BANK, statistiques 1996-2017.

نلاحظ ن خلال الجدول في الأعلى أن الجزائر تخضع لمعايير المراقبة الدولية من طرف مؤسسة البنك الدولي، ومن خلال ممارسات الحكومة الوطنية وأدائها فهي تقيس درجة الشفافية والفعالية والاستجابة والموازنات المفتوحة، وبناء عليها يتم تحديد مقدار الفساد ودرجته وفق سلم تقديري يتضمن العديد من المقاييس والمداخل المرتبطة بالحكم الراشد (الحكامة).

الشكل رقم 01: مؤشر درجة الحوكمة في الجزائر (1996-2017)

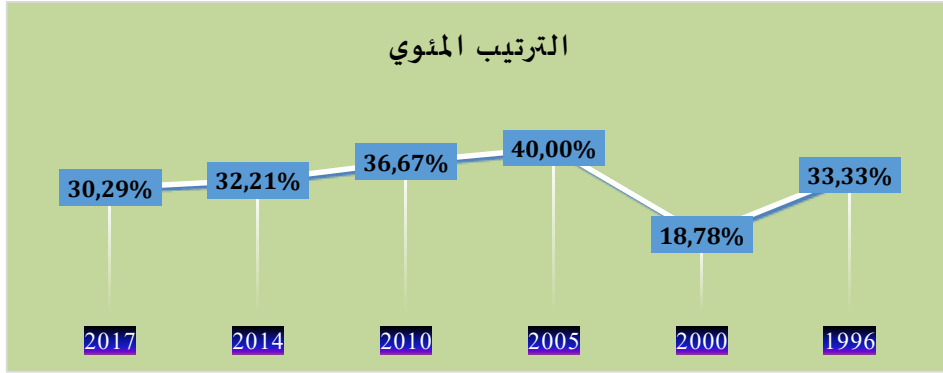


المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى بيانات البنك الدولي

تعتمد مؤسسة The Economist Intelligence Unit على مؤشر قياس الديمقراطية، فالدول التي يقدر مؤشرها ضمن +10 هي الأكثر ديمقراطية وانفتاحا على عناصر البيئة الداخلية والخارجية، أما الدول التي يحصى مؤشرها عند -10 هي أقل ديمقراطية وأشد انغلاقا في ممارساتها السياسية وتعاملاتها الاقتصادية، كما ينتهج البنك الدولي نفس الأسلوب في قياس درجة الحوكمة في الدول استنادا إلى سلم تقديري محدود بين -2.5 و 2.5، وعليه يلاحظ من خلال الجدول السابق والشكل أعلاه أن مؤشر درجة الحوكمة في الجزائر هو أضعف ومتدهور جدا، بحيث يتدنى مؤشره إلى ما دون الصفر،

كما يقترب من القيمة المسجلة بالتقريب عند المؤشر: 1- سنة 2000، وهذا نفسه لسبب رئيسي وهو ما عايشته الجزائر في التسعينات وانفلات الأمر والخروج عن السيطرة والتحكم في تحقيق الاستقرار المؤسساتي والسياسي، مما غيب آليات شراكة حقيقية في إطار التعاون الدولي اللامركزي، واستشري الفساد في أبهى صوره، مما جعل مؤسسات التعاون الدولي اللامركزي تصرف نظرها عن الجزائر وهي تعتبر من تقارير تصنيف الدول الأكثر فسادا مرجعها الأساسي في تحديد أطراف التعاون والشراكة الدولية، مما يقل التمويل والدعم خدمة لبرامج تنمية.

الشكل رقم 02: مؤشر مراقبة الفساد في الجزائر (1996-2017)



المصدر: إعداد الباحثان استنادا إلى بيانات البنك الدولي

استناد إلى تمثيلات المنحنى البياني أعلاه؛ وحسب تصنيفات البنك الدولي وتقارير منظمة الشفافية الدولية، نرى أن الجزائر لم ترق إلى مستوى المتوسط وهي تتراجع عن ترسيخ مقومات الحكم الرشيد. لكن سرعان ما دخلت الجزائر مرحلة جديدة مع مطلع 2002 وحققت الطفرة السياسية والاقتصادية بين الحكومة الوطنية وعدد من الأطراف والفاعلين اللامركزيين الدوليين، سيما وبعد الاتحاد الأوروبي الوجهة الديمقراطية والمحرك السياسي للنشاطات المجتمعية والتبادلات الاقتصادية مع الدولة، بحيث سجل مؤشر الحوكمة والشفافية عند القيمة 0.48- سنة 2005، أي بتحقيق رتبة مئوية قدرت بـ40,00% ومن ثم استقر المؤشر نسبيا إلى غاية سنة 2010 بنسبة: 36,67%، أو بالأحرى عند درجة حوكمة

مقدرة بـ -0,52، إلا أنه وبمجرد تغلغل الممارسات السياسية والاقتصادية في نسق نظام الحكم وبيئة الإدارة التنموية بدأت درجات الحوكمة تنزل إلى الحضيض وبالتالي تراجع مردودية حوكمة التنمية والحكم في الجزائر.

الشكل رقم 03: ترتيب الجزائر في التصنيف العالمي للفساد (2019)

1	Denmark	90	101	Guatemala	3,20	111	Guatemala	3,20
2	Finland	88	102	Honduras	3,10	112	Guinea	3,10
3	Sweden	86	103	Indonesia	3,00	113	Honduras	3,10
4	Switzerland	85	104	Kenya	2,90	114	Guinea	3,10
5	Netherlands	84	105	Latvia	2,80	115	Guinea	3,10
6	Belgium	83	106	Lithuania	2,70	116	Guinea	3,10
7	France	82	107	Madagascar	2,60	117	Guinea	3,10
8	Germany	81	108	Maldives	2,50	118	Guinea	3,10
9	Canada	80	109	Mali	2,40	119	Guinea	3,10
10	United Kingdom	79	110	Moldova	2,30	120	Guinea	3,10
11	United States	78	111	Mongolia	2,20	121	Guinea	3,10
12	Spain	77	112	Morocco	2,10	122	Guinea	3,10
13	Portugal	76	113	Mozambique	2,00	123	Guinea	3,10
14	Austria	75	114	Niger	1,90	124	Guinea	3,10
15	Italy	74	115	Nigeria	1,80	125	Guinea	3,10
16	Japan	73	116	Romania	1,70	126	Guinea	3,10
17	South Korea	72	117	Russia	1,60	127	Guinea	3,10
18	China	71	118	Saudi Arabia	1,50	128	Guinea	3,10
19	India	70	119	Senegal	1,40	129	Guinea	3,10
20	South Africa	69	120	Singapore	1,30	130	Guinea	3,10
21	Chile	68	121	Slovenia	1,20	131	Guinea	3,10
22	Colombia	67	122	Slovakia	1,10	132	Guinea	3,10
23	Costa Rica	66	123	Slovenia	1,10	133	Guinea	3,10
24	Ecuador	65	124	Slovenia	1,10	134	Guinea	3,10
25	Uruguay	64	125	Slovenia	1,10	135	Guinea	3,10
26	Poland	63	126	Slovenia	1,10	136	Guinea	3,10
27	Czechia	62	127	Slovenia	1,10	137	Guinea	3,10
28	Hungary	61	128	Slovenia	1,10	138	Guinea	3,10
29	Croatia	60	129	Slovenia	1,10	139	Guinea	3,10
30	Israel	59	130	Slovenia	1,10	140	Guinea	3,10
31	Ukraine	58	131	Slovenia	1,10	141	Guinea	3,10
32	Ukraine	57	132	Slovenia	1,10	142	Guinea	3,10
33	Ukraine	56	133	Slovenia	1,10	143	Guinea	3,10
34	Ukraine	55	134	Slovenia	1,10	144	Guinea	3,10
35	Ukraine	54	135	Slovenia	1,10	145	Guinea	3,10
36	Ukraine	53	136	Slovenia	1,10	146	Guinea	3,10
37	Ukraine	52	137	Slovenia	1,10	147	Guinea	3,10
38	Ukraine	51	138	Slovenia	1,10	148	Guinea	3,10
39	Ukraine	50	139	Slovenia	1,10	149	Guinea	3,10
40	Ukraine	49	140	Slovenia	1,10	150	Guinea	3,10
41	Ukraine	48	141	Slovenia	1,10	151	Guinea	3,10
42	Ukraine	47	142	Slovenia	1,10	152	Guinea	3,10
43	Ukraine	46	143	Slovenia	1,10	153	Guinea	3,10
44	Ukraine	45	144	Slovenia	1,10	154	Guinea	3,10
45	Ukraine	44	145	Slovenia	1,10	155	Guinea	3,10
46	Ukraine	43	146	Slovenia	1,10	156	Guinea	3,10
47	Ukraine	42	147	Slovenia	1,10	157	Guinea	3,10
48	Ukraine	41	148	Slovenia	1,10	158	Guinea	3,10
49	Ukraine	40	149	Slovenia	1,10	159	Guinea	3,10
50	Ukraine	39	150	Slovenia	1,10	160	Guinea	3,10

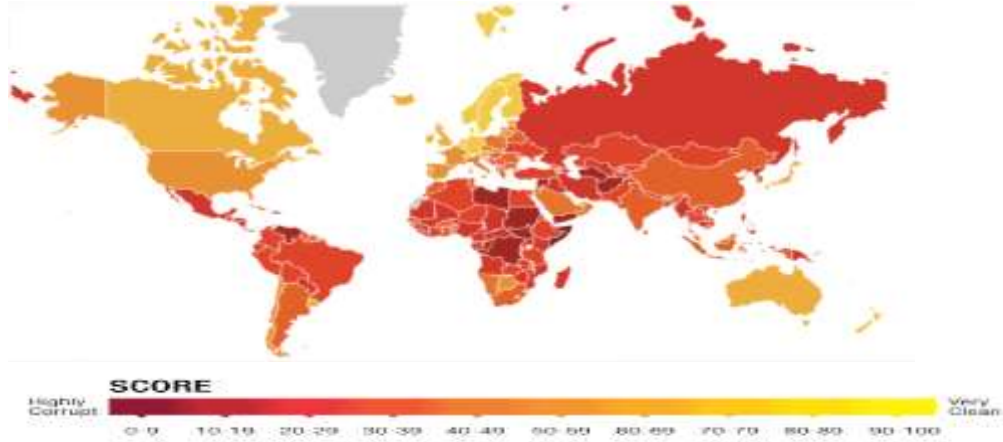
Source:¹<https://www.transparency.org/cpi2019?/news/feature/cpi-2019>

حسب تقارير المنظمة العالمية للشفافية التي تصنف بلدان العالم انطلاقا من معطيات دقيقة ومعايير معتمدة لترتيب الدول من حيث درجة الشفافية، فإن تونس هي البلد الآخر الذي أخذ جديا بإيجاد وسائل وقنوات وآليات قانونية لتفعيل الشفافية والمحاسبة ومراقبة الفساد للتقليل من حديته ووطأته في ممارسات الحكم والإدارة التنموية، وهو ما يسهل من عملية إدماج مقارنة التعاون الدولي اللامركزي، إلا أن الجزائر ضمن المراتب الأسوأ والمتدهورة من حيث تفعيل الشفافية ومراقبة الفساد، وعليه احتلت الأخيرة (الجزائر) المرتبة 108 في سنة 2016،² ومن ثم تقفز إلى المرتبة 106 (بمرتبتين في التصنيف الدولي) في الترتيب العالمي سنة 2019.¹

¹- Transparency International, **CORRUPTION PERCEPTIONS : INDEX 2019**, January 2020, P.P 02-03.

²- يفيد تقرير منظمة الشفافية العالمية بتصنيف الدانمارك ونيوزيلاندا، فنلندا والسويد في المراتب الخمس الأولى عالميا من حيث مؤشر الشفافية ودرجة الانفتاح وأنظف البلدان من ظاهرة الفساد، إذ حققت أرقى مظاهر التطور والنمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، كما حققت التنمية السياسية المنشودة. وفي مقابل ذلك، نجد كلا من الصومال وجنوب السودان، كوريا الشمالية وسوريا واليمن، وغيرها في المراتب الأخيرة من حيث تفعيل مؤشر الشفافية في العمليات السياسية والاقتصادية، ذلك أن الفساد أصبح يعترى اقتصاداتها وعملياتها السياسية والتنموية لعدة اعتبارات توحى بتراجع رقابة المواطن والشركاء على العمليات التنموية والإدارية. انظر:

الشكل رقم 04: مؤشر الفساد في الجزائر (2019)



Source: <https://www.transparency.org/cpi2019?/news/feature/cpi-2019>

من خلال ما سبق ذكره، وكما هو موضح في الصور والأشكال والجداول أعلاه، تبقى تلك المؤشرات المعروضة أنفا من طرف مؤسسة البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية تدين الجزائر لعدم قدرتها على إحداث الإصلاحات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حدة الفساد الذي ينخر المعاملات السياسية والاقتصادية (حسب المنظور الدولاتي)، لا سيما قد تتأثر بنيات الشراكة الدولية ومساعي التعاون الدولي اللامركزي في إطار تهيئة الظروف المواتية لدعم الجهود المشتركة بين هيئة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من تبعات هذا المؤشر السلبي، وهي تقع ضمن المجال 30-39، وهو مؤشر يعكس درجة فساد شديدة، ومن وجهة نظر التصنيف الدولاتي والعالمي لا يمكن الاعتبار أن الحكومة الجزائرية (خلال الفترة المدروسة من خلال ما جاء في التقارير وبيانات الجداول والأشكال) اجتمعت كثيرا من اجل الاندماج في الحوكمة الدولية، وهذا راجع إلى انشغال

Transparency international organization, **the global coalition against corruption, transparency international corruption perception**, index 2016, P.07.

¹- Transparency International, **CORRUPTION PERCEPTIONS: INDEX 2019**,op.cit, P19.

النخب والإطارات والمسؤولين والهياكل غير الرسمية في الدولة بمصالحهم الشخصية وانصرافهم عن إحقاق المنفعة العامة للبلاد، والوقوع في بئر الفساد ونهب المال العام.

خاتمة:

يعتبر التعاون الدولي اللامركزي أحد أشكال تفعيل الشراكة بين الدول والحكومات والمؤسسات غير الرسمية، فهو يسعى إلى تكريس الديمقراطية العالمية ودعم التنمية في المجتمعات؛ خاصة النامية والموجودة في دول العالم الثالث، ولذلك هو يطرح مجموعة الخيارات والبدائل في إطار إدماج الدول في مساقات الحكامة والدمقرطة من أجل تحسين وتطوير أداء الحكومات بما يضمن لها الفعالية في الحكم وتصبح قادرة على الاستجابة لمتطلبات تكريس الحكم الراشد على المستوى الوطني.

الجزائر؛ ومن خلال العديد المقاربات التي تدرس سياساتها وتوجهاتها الديمقراطية والتنموية، نرى أنها تندمج وفق مبدأ التدرج في الحكامة الدولية، وهي بذلك تسعى إلى تطوير آليات حكمها وتكييف أساليب وأدوات تفعيل التنمية، بما في ذلك الاستعانة بالتعاون الدولي اللامركزي، خاصة بينها وبين الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة في إطار ما يعرف بمشكلة السياسات التنموية والاستفادة من برامج الدعم؛ سواء في سياق تعزيز الديمقراطية أو دعم برامج التنمية بتمويل مشترك، غير أن هذا المعطى لازمه العديد من التحديات والمثبطات، بعضها في مصلحة الجزائر والأخرى لا تخدم النفع العام للمجتمع.

وعليه، فإن الفساد أولى مظاهر الإخلال بالتعاون اللامركزي مع الهيئات الدولية، مما يسبب لها مراقبة لصيقة لسياساتها، وإخضاعها للمساومات والمشروطية التي لا تخدم مصلحة المجتمع غالبا، بالإضافة إلى المحدد الأمني في التعاطي مع برامج الدعم في إطار الشراكة الدولية، فهاجس الأمن والتخوف من تسربات ثقافية واجتماعية لا تخدم أمن المجتمع والأمن القومي من شأنها أن تفرغ محتوى برامج التعاون اللامركزي، ذلك أن الهدف الأسسى للمؤسسات الدولية هو إخضاع الحكومات الوطنية لمنطق التحديث في إطار عوامة و أقلمة السياسات العامة، وهو ما يتعارض في كثير من الأحيان مع اتجاهات ومبادئ وثوابت وخصوصيات المجتمع الجزائري تنمية وثقافة وأمنا.

قائمة المراجع:

■ الكتب

1. بوحنية قوي، الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2015.
2. عمار بوضياف، شرح قانون الولاية القانون 07-12، جسر للنشر، الجزائر 2012.
3. مجموعة باحثين، آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري: السياحة والفلاحة الصحراوية بدائل حيوية، رهانات واقعية لمستقبل اقتصادي واعد، دار المثقف للنشر والتوزيع، الجزائر 2018.
4. Gérard Collomb and others, UCLG policy paper: development cooperation and local government, VNG international, Colombia: May 2013

■ المجالات

5. بلال فؤاد، "التعاون اللامركزي بين الجماعات المحلية الوطنية والأجنبية في التشريع الجزائري: الضوابط والمعوقات"، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد: 16، مارس 2018.
6. زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورو-متوسطة وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد: 01، د.س.ن.
7. مفيدة لعبيدي، عمارة ناجي، "دور التعاون اللامركزي الأفقي في حوكمة التنمية المحلية: التعاون اللامركزي الجزائري الفرنسي أنموذجا"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، عدد: 15، جانفي 2017.
8. منير مباركية، "التعاون اللامركزي وتكريس الديمقراطية التشاركية: الأدوار والمساهمات الممكنة في السياق الجزائري"، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد: 11، 2017.
9. Millie Faruya et Nahuel Oddone, "la coopération décentralisée : faut-il partir des définitions ou des actions ?", Travaux de Recherche en Paradiplomatie, année 3, Numéro Spéciale, Novembre 2014

10. Octavi de la Varga Mas, "quelle définition pour la coopération décentralisée ? Origines, approches et enjeux", **Travaux de Recherche en Paradiplomatie**, année 3, Numéro Spéciale, Novembre 2014.

■ المذكرات والأطروحات

11. Gafour Hadjira Nadjet, "**Le développement local, conception et usage : cas de l'Algérie**", mémoire de fin d'études pour l'obtention du magistère en Sciences de Gestion, Département des Sciences Commerciales, Université de Mostaganem, 2010-2011

■ القوانين

12. ج.ج.د.ش، **القانون رقم 10-11** المؤرخ في 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، ج.ر، عدد: 37، الصادر في 03 يوليو 2011.

13. ج.ج.د.ش، **القانون رقم 06-12**، مؤرخ في 12 يناير 2012، ج.ر، العدد: 02، الصادر في 15 يناير 2012.

14. ج.ج.د.ش، **القانون رقم 07-12** مؤرخ في 21 فبراير يتعلق بالولاية، ج.ر، العدد: 12، الصادر في 29 فبراير سنة 2012.

15. ج.ج.د.ش، **المرسوم التنفيذي رقم 17-329** يحدد كفاءات إقامة علاقات التعاون اللامركزي بين الجماعات الإقليمية الجزائرية والأجنبية، المؤرخ في 15 نوفمبر 2017، ج.ر، عدد: 68، الصادر في 28 نوفمبر 2017.

■ الوثائق الخاصة بالمؤسسات

16. ج.ج.د.ش، البرنامج التشاوري متعدد الأطراف، **دليل استعمال للجمعيات الجزائرية**، الجزائر: مؤسسة فريدريش إيبيرت، 2014.

17. ج.ج.د.ش، وكالة التنمية الاجتماعية، **منشورات برنامج دعم الجمعيات ong2**، 2008/01.

18. Transparency international organization, **The global coalition against corruption, transparency international corruption perception**, index 2016
19. Transparency International, **CORRUPTIONPERCEPTIONS: INDEX 2019**, January 2020.

المواقع الإلكترونية: ■

20. <https://www.djazairess.com/djazairnews/25970>
21. <https://www.transparency.org/cpi2019?/news/feature/cpi-2019>
22. <https://www.worldbank.org>